أسلوب محمد بن العز في تأليف كتابه
(إكمال الهدية بالتحفة الوردية)
ـ دراسة تحليلية ـ

"The Methodology of Muhammad ibn al-'Izz in Authoring His Book Completion of the Gift through the Rose-like Masterpiece: An Analytical Study."

ملوك عريبي محمد

Molook Oraibi Mohammed

جامعة سامراء – كلية التربية – قسم اللغة العربية

Samarra University - College of Education - Department of Arabic Language

07807778072

أ. د إياد سالم صالح

جامعة سامراء – كلية التربية – قسم اللغة العربية

Samarra University - College of Education - Department of Arabic Language

الكلمات المفتاحية: محمد بن العز ــ إكمال الهدية ــ التحفة الوردية ــ ابن الوردي ــ الشواهد النحوية . منهج التأليف.

Keywords: Muhammad ibn al-'Izz; Ikmal al-Hidayah; al-Tuhfah al-Wardiyyah; Ibn al-Wardi; grammatical evidence; methodology of composition.

الملخص

يتناول هذا البحث أســلوب محمد بن العز في تأليف كتابه (إكمال الهدية بالتحفة الوردية)، الذي يعدُّ شرحًا لمنظومة (التحفة الوردية) لابن الوردي (ت: 749هـــ) في علم النحو، ويسعى البحث إلى الكشــف عن المنهج العلمي الذي اتبعه المؤلف في عرض المســائل النحوية، وبيان ملامحه الأسلوبية المتمثلة في عنايته بضبط الألفاظ نحوًا وصرفًا، وتفسيره للألفاظ الغريبة، وإيراده للغات القبائل العربية، فضـلًا عن استقصـائه للشواهد النحوية بأنواعها من آيات قرآنية، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية، وأمثال وحكم، وقد اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي، وخلص إلى أن المؤلف قد جمع بين الإيجاز غير المخل والاستقصاء العلمي، معتمدًا على القرآن الكريم بقراءاته المختلفة باعتباره أعلى مراتب الاحتجاج، ومسـتندًا إلى الحديث النبوي الشـريف خلافًا لمن منع الاحتجاج به، ومستشهدًا بالشعر الفصيح من عصور الاحتجاج، فجاء كتابه نموذجًا متميزًا في الجمع بين الأصالة المنهجية والوضوح في العرض.

Abstract

This research examines the stylistic methodology of Muhammad ibn al-'Izz in his book (Ikmal al-Hidayah bi al-Tuhfah al-Wardiyyah), a commentary on Ibn al-Wardi's poem (al-Tuhfah al-Wardiyyah, d. 749 AH) on Arabic grammar. The study aims to uncover the scholarly methodology adopted by the author in presenting grammatical issues, and to highlight his stylistic features, namely: his attention to the precise vocalization of words grammatically and morphologically; his interpretation of obscure terms; his citation of Arab tribal dialects; and his comprehensive use of grammatical evidence of various kinds: Qur'anic verses, Prophetic traditions, poetic citations, and proverbs. The research follows the descriptive-analytical method, and concludes that the author combined concise yet sufficient expression with scholarly thoroughness; he relied on the Holy Qur'an and its various readings as the highest level of evidence, drew upon Prophetic traditions contrary to those who prohibited their use as evidence, and cited classical Arabic poetry from the era of acceptable linguistic evidence. His book thus emerges as a distinctive model combining methodological authenticity and clarity of presentation.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإن علم النحو من أجلِّ العلوم العربية، وأرفعها قدرًا، وأنفعها أثرًا؛ إذ به يُحفظ اللسان من الزلل، ويُصان النصُّ الشرعي من التحريف والخطأ، وقد وضع له العلماء المنظومات والمتون، وألَّفوا الشروح والحواشي، فكان من جملة ما ألَّفوه ما يُعرف بـ(منظومات النحو)، التي حفظت قواعد العربية في أبيات منثورة على البحور الشعرية، فكان لها أثرها في حفظ هذا العلم وتيسيره على طلاب العلم والمتعلمين.

ومن أبرز هذه المنظومات (التحفة الوردية) لابن الوردي (ت 749هـ)، التي حظيت بعناية العلماء واهتمام الدارسين، فتوالت عليها الشروح من علماء أجلاء، كان من أبرزهم محمد بن العز في شرحه الموسوم بـ(إكمال الهدية بالتحفة الوردية)، الذي يُعدُّ من الشروح المهمة لهذه المنظومة، لما اتسم به من رصانة المنهج، ودقة العرض، وسعة الاستشهاد.

أولًا: أهمية البحث

1- الكشف عن جانب من جوانب التراث النحوي العربي، المتمثل في شرح محمد بن العز لمنظومة ابن الوردي.

2. إبراز المنهج العلمي الذي سلكه المؤلف في تأليف كتابه، وما يحمله من سمات أسلوبية مميزة.

3- دراسة المصادر التي اعتمدها المؤلف في تقعيده للقواعد النحوية، من قرآن كريم وقراءاته، وأحاديث نبوية، وشواهد شعرية، وأمثال وحكم.

4- توضيح منهج المؤلف في الاستشهاد، وذكر اللغات والقراءات، وأثر ذلك في تقعيد القواعد.

ثانيًا: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول الإجابة عن جملة من التساؤلات، أبرزها:

- ما الملامح الأسلوبية التي تميز بها محمد بن العز في تأليف كتابه؟
- ما المنهج الذي اتبعه في عنايته بضبط الألفاظ ولغات القبائل وتفسير الغريب؟
- ما طبيعة الشواهد النحوية التي اعتمدها (قرآنية، حديثية، شعرية، نثرية)؟
- ما السمات التي تميز هذه الشواهد، وكيف وظفها المؤلف في تقرير القواعد النحوية؟

ثالثًا: أهداف البحث

1. الكشف عن منهج محمد بن العز في تأليف كتابه (إكمال الهدية بالتحفة الوردية).
2. بيان عنايته بالألفاظ ولغات القبائل، وتفسيره للألفاظ الغريبة.
3. دراسة شواهده النحوية بأنواعها المختلفة من آيات وأحاديث وأشعار وأمثال.
4. تقديم رؤية تحليلية لمنهجه في الاستدلال والاستشهاد، وإبراز ما تميز به.

رابعًا: منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على وصف ظاهرة المنهج الأسلوبي عند المؤلف، وتحليل أمثلتها، واستنباط ملامحها، مع الرجوع إلى المصادر النحوية واللغوية الأصيلة لتأكيد ما يذكره المؤلف، أو مقارنته بآراء غيره من العلماء، حرصًا على الموضوعية العلمية، وتوثيق النتائج بأدلتها.

خامسًا: خطة البحث

اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، على النحو الآتي:

- المقدمة: وفيها بيان أهمية البحث، ومشكلته، وأهدافه، ومنهجه، وخطته.
- المبحث الأول: عنايته بالألفاظ ولغات القبائل، ويتضمن: ضبط الألفاظ، وتفسير الألفاظ الغريبة، وألفاظ لغات القبائل.
- المبحث الثاني: عنايته بالشواهد النحوية، ويتضمن: الشواهد القرآنية، وشواهد الأحاديث النبوية، والشواهد الشعرية، والحكم والأمثال.
- الخاتمة: وفيها أبرز نتائج البحث وتوصياته.
- ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الاول

أسلوب محمد بن العز في تأليف الكتاب

إن الملامح الأسـلوبية لمحمد بن العز في مصـنَّفه (إكمال الهدية بالحفة الوردية) قد تجلت من خلال منهجٍ رصين يجمع بين وضوح العبارة والترتيب المنطقي للأبواب، مع اعتماد الإيجاز غير المخل نأياً عن الحشـو الزائد وقد شـملت التفسـير البياني للآيات القرآنية، والاسـتدلال بالأحاديث النبوية، والاحتجاج بالشـواهد الشـعرية والأمثال، فضـلاً عن عنايته بالتحليل المعجمي لغريب الألفاظ، وبرز هذا المنهج جلياً في عنايته الفائقة بالضـبط اللغوي (نحواً وصـرفاً)؛ باعتباره الأداة المنهجية لبنية الكلمة وأحوال إعرابها، والسبيل الأوحد للكشف عن مقاصد الناظم.

المطلب الأول: عنايته بالألفاظ ولغات القبائل:

أولًا: ضبط الألفاظ:

اعتنى محمـد بن العـز بضبط الألفاظ النحوية والصرفية، لبيان حال الكلمات من حيث الإعراب والبناء وبناء الكلمة، إذ إن المنظومة النحوية والصـرفية تحتاج إلى شـرح وضـبط وتوضـيح مراد الناظم، وهذا لا يتم إلا بضبط دقيق للكلمات وأحوالها الإعرابية، ومن أمثله الألفاظ التي ذكرها:

١- فُلْكٍ وَهِجَانٍ: فقد ضـــبطهما محمد بن العز فقال: ((فُلْكٍ وهِجَان ونحوهما؛ فإن الحركة في المفرد تقدر غيرها في الجمع، فضـمة الفاء من فُلك مفرداً كضـمة القاف من قُفل، وضـمها منه كضمة الراء من رُسُل، وكسر الهاء من هِجان مفرداً ككسرة الحاء من حِمار وكسرتهما منه جمعاً ككسرة الراء من رِجال، فإنك تقول ناقة هِجان ونوق هِجان فاللفظ واحد والتقدير مختلف))

وما يؤيد قوله من كتب المعاجم ما ذكره الجوهري (ت: 398هـ) في ضبط (فُلْكِ) فقال: ((والفُلْكُ بالضـم: السـفينة، واحدٌ وجمعٌ، يذكّر ويؤنّث، وقال تعالى: ُ ٱ مح مخ مم مى ّ (يس:41) فجاء به مذكَّرًا، وقال تعـــــالى: ُ ٱ مى مي نج نح نخ ّ (البقرة :164)، فأنث ويحتمل واحدًا وجمعًا، وقال تعالى: ُ ٱ ّ ئر ئز ئم ئن ئى ئي ّ (يونس :22)، فجمع، فكأنه يذهب بها إذا كانت واحدة إلى المركب فيذكر، وإلى السفينة فتؤنث)) (الجوهري، 1987، 1604/4).

ووافق ذلك رأي الفيروزآبادي (ت: 817هـ) فقال: ((والفُلكُ، بالضم: السفينةُ، ويذكرُ، وهو للواحد والجميع، أو الفُلْكُ التي هي جمعُ تَكسـيرٍ للفُلْكِ التي هي واحد، وليسـتْ كجُنبٍ التي هي واحد وجمعٌ وأمثاله، لأَن فُعْلًا وفَعَلًا يشتركان في الشـيءِ الواحد، كالعربِ والعَرَبِ، ولمَّا جاز أن يُجمَعَ فَعَلٌ على فُعْلٍ، كأَسَدٍ وأُسْدٍ، جاز أن يْجمَعَ فُعْلٌ على فُعْلٍ أيضًا)) (الفيروزآبادي، 2005، 951).

في حين خالف الزبيدي (ت120هـ) محمد بن العز مستندًا إلى قول الرضي في شرح الشافية، فقال: ((جوازِ أَنْ يكونَ بضـمَّتين هُوَ الأَصـلُ، وأَن ضـمَّ الأَول وتسـكِين الثانِي لَعَلَّه تخفِيفٌ منهُ كعُنق)) (الزبيدي، د.ت، 305/27؛ الإستراباذي، 1975، 274/2)

وأما هجان فقد ذكرها ابن سيدة (ت458هـ) ما يؤيد قول محمد بن العز فقال: ((وناقة هجان، كسر فِيهِ (فِعَالٌ) على (فِعَالٍ) من حَيْثُ كَانَ (فعال) و(فعيل) اختين كلتاهما من ذوات الثلاثة، وفيه زائدة مدَّة ثالثَة، فكما كسروا (فعيلاً) على (فعال) نَحْو: ظريف وظِراف، وشريف وشِراف، كَذَلِك: كسروا (فعالاً) على (فعال) فَقَالُوا: درع دِلاص، وأدرع دِلاص وكذا نَظَائِر)) (ابن سيده، 2000، 804/6).

واكمل ابن سيدة فقال: ((الهِجَان من الأبِل البيضاءُ الخالصةُ اللون والعتق من نوق هُجُن وهجَائِنَ وهِجَان فمنهم من يجعَلُه من باب جُنُب ورِضّى وَمنهم من يجعَله تكسيرًا)) (ابن سيده، 2000، 170/4).

وأجمل القول ابن منظور (ت711هـ) فقال: ((وذلك أَنه قَد يَتفق الواحد وَالجمع علَى وزنٍ واحد إِلا أَنك تقدر البناء الَّذِي يكون للجمع غَيْرِ البناء الَّذي يكون للواحد ، وعلى ذلك قالوا نَاقَةٌ هِجانٌ وَنُوقٌ هِجانٌ، فَهِجَانٌ الَّذي هُوَ جمعٌ يقدر عَلَى فِعَالٍ الذِي هو جمع مثل ظِرافٍ، وَالَّذِي يكون مِنْ صفة المفرد تقدره مفردا مثل كِتَاب، وَالكسرَة فِي أَول مفرده غير الكسرة الَّتِي فِي أَول جمعه، وكذلك ناقة حضار ونوق حضار، وَكَذَلِكَ الضَّمَّةُ فِي الفُلْكِ إِذا كَانَ المفردَ غَيْرُ الضَّمَّةِ الَّتِي تَكُونُ فِي الْفُلْكِ إِذا كَانَ جمعًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:ﱡ ﱠ مح مخ مم مى ﱠ (يس:41)، هَذِهِ الضمةُ بإِزاء ضَمةِ القافِ فِي قَوْلِكَ القُفْل لأَنه وَاحِدٌ)) (ابن منظور، 1993، 201/4).

يتبين أن: (فُلْك) الضبط فيها بضم الفاء في المفرد كضم القاف من (قُفْل)، وضمتها في الجمع كضم الراء من (رُسُل).

أمَّا (هِجان) فكسرة الهاء في المفرد ككسرة الحاء من (حِمَار)، وكسرتها في الجمع ككسرة الراء من (رِجَال).

2- كَبُرَ: ذكر ابن العز ضبطها، فقال: ((الذي بوزن فعُل، بضم العين)) (ابن العز، د.ت، 547/2)، ويؤيد ذلك قوله تعالى:ﱡ ﱠ مى مي ﱠ (الكهف: ٥).

وقد ذكرها الخليل (ت170هـ)، فقال: ((إذا أردت الأمر العظيم قلت: كَبُرَ علينا كَبارةً)) (الفراهيدي، د.ت، 362/5).

أما ابن دريد (ت321هـ) فقد وضح هذا اللفظ، فقال: ((أكبرت الشيء أكبره إكبارًا إذا عظم في صدرك وعجبت منه وكذا فسر في التنزيل ﱡ ﱠ هي ﱠ (يوسف: ٣١)، فهذا معناه الإعظام)) (ابن دريد، 1987، 327/1).

والكبر في السن وقد كبر الرجل يكبر كبرًا وكبُر بالضم، أي عظم فهو كبير وكبُر كبَرًا فهو كَبِيروكُبَار وكبّار ...واستكبر الشيء راه كبيراً وعُظم عنده (الجوهري، 1987، 801/2؛ ابن سيده، 2000، 11/7).

ثانيًا – تفسير الألفاظ الغريبة:

اجتهد ابن العز في شرح الألفاظ الغريبة في شرحه لمنظومة ابن الوردي، فيذكر أحيانًا عبارات ثم يردفها بالشـرح والتحليل، ولاسـيما تلك التي قد لا تكون متداولة، لئلا يلتبس المعنى على القارئ، ومن أمثلة ما أورده: قوله عن التمييز، فقال: ((التمييز، والتبيين والتفســـير ألفاظ مترادفة لا تكاد تميز، أي بعضــها من بعض...، ومعناه لغة: فصــل الشــيء عن غيره وقال تعالى: ﴿ ﴾ (يس: ٥٩) أي: انفصلوا)) (ابن العز، د.ت، 472/2)

ومنه قوله كذلك في الأعلام فقال: ((ومن المختلف فيه الأعلام المؤنثة التي على وزن فَعَالِ نحو حَذامِ وقَطَامِ ووَبارِ، فأهل الحجاز يبنونها على الكســـر مطلقًا ... يقولون: رأيت حذامِ، ومررت بحذامِ، وبنو تميم افترقوا في الأعلام المؤنثة: ففرقة تعرب ذلك بالضـم رفعًا، وبالفتح نصـبًا وجرًّا، وفرقة وهي الأكثر: تفصـل ما بين آخره راء كوبار– والوبار اسـم قبيلة – وحضـار اسـم كوكب، فتبنيه على الكسر كأهل الحجاز)) (ابن العز، د.ت، 173/1)

وكذلك ذكر أن الفعل الناقص (كان) بوجوب حذفها دون اســمها وخبرها بشــروط خمســة ومنها قوله: ((أن يؤتى بـ (ما) عوضًا عنها وذلك كما في قول العباس بن مرداس:

أَبَـا خُراشـة أمَّـا أَنْـتَ ذَا نفرٍ
فإنَّ قوْمِي لَـمْ تَـأْكُلْهُم الضَّبُعُ

خراشة بضم الخاء، والمراد بالضبع السنون الجدبة)) (ابن العز، د.ت، 318/1)

ثالثًا – ألفاظ لغات القبائل:

وهو منهج مألوف لدى علماء النحو والتصـــريف في مرحلة التقعيد اللغوي، تناول الاختلافات اللهجية والنحوية بين القبائل العربية، فيبدأ المصــنف غالبًا بالإشــارة للمســألة النحوية المختلف فيها، ثم يعمد إلى كل لغة والقبيلة أو المنطقة التي اشتهرت بها.

ومن أمثلة ما ذكره في (متى) فقال: (((متى) الجر بها لغة هذيل، قال قائلهم يصف السحاب:

شَرِبْنَ بماءِ البَحرِ ثم ترفَّعت
مَتَى لُجَجٍ خُضرٍ لهنَّ نَئيجُ (الهذلي، 1965، 52/1)

بجر لجج)) (ابن العز، د.ت، 488/2).

وأضاف بذكره إلى اللغات في لعلَّ فذكر بيت المصنف فقال:

لعَـلَّ عَـلَّ ولَـعَـنَّ عَنَّـــا
لَغَـنَّ غَـــنَّ ولأَنَّ أَنَّـــا

رَعَـنَّ مــعَ رَغـنَّ تلك عشر
ورتَّـــبَنْ لا الظَّرفُ والمُنْجَـرّ (ابن العز، د.ت، 269/1)

((اللغات في لعل: وفيها عشر لغات ذكرها المصنف بقوله: فليقل إلى آخرها:
الأولى منها: لَعَلَّ: ما ضبطناها وهي المذكورة أول البيت الأول.
الثانية: عَلَّ بإسقاط اللام الأولى.
الثالثة: بنون مشددة في موضع اللام الأخير.
الرابعة: عَنَّا بإسقاط اللام الأولى وبعد النون المشددة ألف.
الخامسة: لَغَنَّ: باللام، ثم غين معجمه ثم نون مشددة.
السادسة: غَنَّ بإسقاط اللام
السابعة: لأَنَّ بفتح اللام وبعدها همزة ثم نون مشددة.
الثامنة: بإسقاط اللام، وآخرها ألف.
التاسعة: رَعَنَّ براء ثم عين مهملتين، ثم نون مشددة.
العاشرة: رغَنَّ: براء مهملة ثم غين معجمه ثم نون مشددة)) (ابن العز، د.ت، 269/1).

المطلب الثاني: عنايته بالشواهد النحوية:

لقد أكثر محمد بن العز من الاســـتشـــهاد بالآيات القرآنية والأبيات الشـــعرية، فكان يكثر من الاحتجاج بهذين المصدرين وكل الشواهد الشعرية التي استشهد بها هي لشعراء يجوز الاحتجاج بأشـعارهم إلا ما ندر من اسـتثنائه أو اسـتطرافه بأبيات لشـعراء جاءوا بعد عصـور الاحتجاج كالمتنبي، وأبي تمام، وأبي نؤاس.

أولًا: شواهد القرآن الكريم:

تشـكل الشـواهد القرآنية ركيزة أسـاسـية في تأسـيس الأحكام النحوية، وقد اتفق النحاة جميعًا على الاسـتشـهاد بالقرآن الكريم وقراءاته المختلفة، المتواترة كانت أم الشـاذة، ويبرز هذا الاهتمام مدى ارتباط علم النحو بخدمة النص القرآني، وضـــبط قرأته وضـــبط معانيه، ونحن بصـــدد أن نبين المنهج العلمي الذي سلكه محمد بن العز في الاستدلال بالآيات القرآنية.

اتســـم منهج ابن العز في كتابه إكمال الهدية بكثافة الشـــاهد القرآني، إذ بلغ مجموع الآيات الي استدل بها (498) آية ولم يخرج الآيات القرآنية والسور التي استشهد بها، ولم يكن محمد بن العز ملتزماً منهجاً واحدًا بل تنوع من حيث إيراد الشاهد القرآني على النحو الآتي:

1. ذكر الآية مجتزءة: يُعدَّ الاقتصـــار على موضـــع الشـــاهد من الآية القرآنية، أو ما يُعرف بـــــ(اجتزاء الآية) ســمةً منهجية بارزة في كتاب إكمال الهدية، ويتجلى هذا المنهج في اختياره الدقيق للجزء من الآية الذي يخدم القاعدة النحوية مباشـرةً، بهدف تركيز انتباه القارئ على النقطة المستهدفة بأوجز صورة وأوضح دلالة، ومن أمثلة ذلك: ما ذكر في بناء الفعل المضارع: في قوله تعالى: ﴿ بي تر تز تم تن تى تي ثر ثز ثم﴾ (يوســـف: 32)، حيث اكتفى بذكر الكلمتين:(لَيُسْجَنَنَّ) و(وَلَيَكُونًا) كدليل علـــى اتصال الفعل المضارع بنوني التوكيد الثقيلة والخفيفة (ابن العز، د.ت، 183/1)، ومثل هذا في تقديم الخبر على الاسم: استشهد بقوله تعالى:﴿ كخ كل كم لج لح لخ لم له﴾ (الصـافات: 47)، لم يسـتشـهد ابن العز بكلمة (لا) منفردة، بل بالتركيب (لَا فِيهَا) ليثبت أن (لا) النافية للجنس لا تعمل إذا تقدم خبرها على اســـمها (ابن العز، د.ت، 294/1)،وقد ذكر أيضًـــا في باب البدل: مســـتشـــهدًا بقوله تعالى:﴿ ضج ضح ضخ ضم﴾ (المائدة: 95)، حيث اقتصـــر على هذا الجزء ليبيّن أن (طعامُ) هي بدل من (كفارةٌ)، فكان هذا المقطع كافيًا لإيضاح القاعدة دون الحاجة لسياق أوسع (ابن العز، د.ت، 579/1).

يتبين أن الهدف الأسـاسـي هو إثبات قاعدة نحوية محددة بشـكل مباشـر، فتحديد أصـغر وحدة لغويـة مكتفيـة بـذاتهـا لإثبـات القـاعـدة، وهو المنهج والهـدف الـذي اتخـذه المؤلف، فـالإيجـاز والاختصار يسمح للمؤلف تقديم أكبر قدر ممكن من الأدلة.

2. الاسـتشـهاد بالآية الكاملة أو الآيات المتتابعة: فالقاعدة النحوية لا تكمن بالضـرورة في كلمة مفردة، بل قد تتضـــح من خلال العلاقة التركيبية بين عدة كلمات، يُظهر أن ابن العز كان يركز على البنية التركيبية للجملة القرآنية كمصدر أساسي لاستنباط القواعد وتأصيلها، إن الانتقال من البنية الجزئية إلى السـياق الكلي يمثل لجوء ابن العز إلى الاسـتشـهاد بالآية القرآنية الكاملة أو بسلسلة من الآيات المتتابعة، تحولًا منهجيًا من تحليل البنية النحوية الجزئية إلى استيعاب السياق النصي الكلي لهذا النهج، ويمكن إرجاع هذا المنهج إلى عدة أسباب تحليلية منها:

أ-عندما تكون القاعدة قائمة على علاقات بين جمل متعددة، في هذه الحالة، يصبح إيراد السياق الأوســـع ضـــرورة لإظهار هذه العلاقة، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ئن ئى ئي بر بز بم بن بى﴾ (الرحمن: 1-3)، لم تكن القاعدة هي مجرد الإخبار عن المبتدأ، بل هي تعدد أخبار الجملة، إن إثبات هذه القاعدة يتطلب بالضـــرورة ذكر خبرين على الأقل ﴿ ئي بر بز﴾ ، و﴿ بم بن بى﴾ ،

لإظهـار نمط التعـدد، ممـا يجعـل ذكر الآيـات المتتـابعـة أمرًا لا مفر منـه (ابن العز، د.ت، 264/1).

ب-حين يكون الشـــاهد ظاهرة بلاغية نحوية متفرقة تتطلب بعض الظواهر، مثل الاعتراض، تحديد موقعها بين عنصــرين متصــلين معنىً، ومن ثم لا يمكن إثباتها إلا بذكر ما يســبقها وما يلحقها، مثال ذلك عند تحليل جملة قوله تعالى: ﴿ ثى ثي فى في قىَّ (الرحمن: 7) بوصـــفها جملة اعتراضـية، كان لا بد من وضـعها في سـياقها بين المتعاطفين في الآيات السـابقة واللاحقة مثـــل:﴿ ثر ثز ثم ثنَّ (الرحمن: ٦)، فمفهوم (الاعتراض) لا يتحقق إلا بإظهار الجملة وهي (تقحم) نفسها بين أجزاء متآلفة، وهو ما لا يظهر باجتزائها منفردة (ابن العز، د.ت، 264/1).

يتضـح أن لجوء ابن العز إلى ذكر الآية كاملة أو آيات متتابعة هو (منهج الضـرورة السـياقية)، وهو يكشـــف عن حقيقة جوهرية: أن البنية النحوية ليســـت كيانًا معزولًا بل جزءًا لا يتجزأ من النص.

1. ذكر القراءات القرآنية: يتجلى النضـــج في منهج ابن العز في إيراد الشـــاهد أنه لا يكتفي بالقراءة المشـــهورة، بل يوظف القراءات الأخرى المعتبرة ليُظهر التنوع اللغوي الذي تحتمله البنية العربية، وليثبت أن الأوجه النحوية المختلفة هي أسـاليب فصـيحة ورد بها القرآن الكريم، ويتضـح منهجه من خلال معالجته لقضـــية حذف الضـــمير العائد، حيث اتخذ من القراءات القرآنية دليلًا قاطعاً على حذف العائد فقال: ((قد يحذف العائد مرفوعًا كما في قوله تعالى: ﴿ تز تم تن تى تي ثرَّ (مريم: ٦٩)، أي الذي هو أشـد، ومنصـوبًا: كما في قوله تعالى:﴿ يز يم ينَّ (يس: 35) في قراءة حمزة، والكســـائي، وقرأ الباقون ﴿ يمَّ بإثباته)) (ابن العز، د.ت، 133/1)، وفي ســـياق متصـــل يذكر القراءة من غير نسـبتها إلى أحدٍ كقوله: ((قرئ: ﴿ غج غم فج فحَّ (طه:63))) (ابن العز، د.ت، 126/1)، قرأ أبو عمرو وعيســـى بن عمر (هذين) بالياء (ابن جني، 1999، 40/1؛ الداني، 1984، 151؛ ابن الجزري، د.ت، 321/2)، ((وذهبا إلى أنه غلط من الكاتب)) (ابن جني، 1999، 40/1)، ((وكان عاصـــم الجحدري يكتب هذه الأحرف الثلاثة في مصـــحفه على مثالها في الإمام، فإذا قرأها، قرأ:إنَّ هذين لساحران)).

وكذلك في باب التوابع يظهر ذلك جلياً: ((في قوله تعالى: ﴿ ثى ثي فى فيَّ (سـبأ: 10) والطيرُ قرئ بهما، برفع هذه التوابع حملًا على لفظ المنادى المبني أو تقديره أو محله، وتنصـــب حملًا على محلـه)) (ابن العز، د.ت، 607/2)، فقد قرأ بـالرفع (والطّيْرُ) عبيـد بن عمير والأعرج ووافق قراءة الرفع روح وزيد عن يعقوب، وقرأ الباقون بالنصـــب ورويس(والطَّيْرَ) (ابن مهران، 1981، 361).

ثانيًا- شواهد الأحاديث النبوية:

إن شواهد الأحاديث تعد جزءًا من مادة الاستدلال النحوي، التي اعتمدها الشارح لتوضيح منظومة ابن الوردي، مما يربط بين علم النحو وعلوم الشـــريعة، ويمثل هذا الاتجاه الاحتجاج بالحديث اعتماده على الحديث كمصـدر للاحتجاج في مسـائل النحو، خلافاً لرأي بعض النحاة الذين كانوا يرون الاقتصار على شواهد القرآن الكريم والشعر الجاهلي دون الحديث، حيث استشهد بـــ (22) حديثًا بعضـــها أورده مجتزءًا، وبعضـــها الآخر أورده كاملًا دون تخريج للأحاديث أو ذكر رواتها ومن أمثله ما ذكره ابن العز:

1. ذكر الحديث مجتزء: ذكر محمد بن العز بعض الأحاديث المجتزءة، وكان يذكر الجزء الذي يخص القاعدة النحوية، بكونه شـــاهدًا نحويًّا، ومن أمثلة ما ذكره حذف الحرف الأخير من كان، فقال: ((ويجوز حذف الحرف الأخير من كان بشروط خمسة:

الأولى: أن تكون بلفظ المضارع.

الثاني: أن تكون مجزومة.

الثالث: ألا تكون موقوف عليها.

الرابع: ألا تتصل بضمير نصب.

الخامس: ألا تتصل بساكن ...

ولا يجوز الحذف في نحو:ٌ آ ما مم نر نزَّ (البينة: ١) من أجل اتصال الساكن بها، فهي مكسورة لأجله، فتعاصت عن الحذف؛ لقوتها بالحركة، ولا في نحو:(إنْ يكنْهُ فلنْ تُسلَّط عليهِ)؛ لاتصال الضـــمير المنصـــوب بها والضـــمائر ترد الأشـــياء إلى أصـــولها)) (ابن العز، د.ت، 316/1)، والحديث مجتزء وتتمته: ((وأن لم يكن هو فلا خير لك في قتله)) (البخاري، 2001، 1111/3، رقم 2889).

وذكر ابن العز في باب الفاعل فقال: ((ومنها ألا تلحق عامله علامة لتثنيته ولا لجمعه؛ فلا يجوز على لغة الجمهور: قاما أخوك، ولا قاموا أخوتك، ولا قمن نسوتك...، ومن العرب من ألحق العلامات للعامل، فعلًا كان كما في قوله ﷺ: ((يتعاقبون ملائكة بالليل وملائكة بالنهار)) (ابن العز، د.ت، 376/1). فهو حديث مجتزء اسـتدل به الشـارح على لغة (أكلوني البراغيث)، وتتمه الحديث: ((ويجتمعون في صـلاة الفجر وصـلاة العصـر ثم يعرج إليه الذين باتوا فيكم، فيسـالهم وهو أعلم، فيقول كيف تركتم عبادي، فيقولون تركناهم يصـلون واتيناهم وهم يصـلون)) (مسـلم، د.ت، 113/2، رقم 632).

يتبين أن منهجه في الاسـتشـهاد يتسـم بالتركيز والدقة، هو في بعض الأحيان لا يسـرد الحديث كاملاً، بل يقتطع منه الجزء الذي يخدم القاعدة النحوية التي يشرحها مباشرةً، ففي المثال الأول،

توقف عند جملة (إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَـلَّطَ عَلَيْهِ) لأنها تحتوي على الشـاهد النحوي (اتصـال ضـمير النصب بـ يكن)، وفي المثال الثاني، اكتفى بعبارة (يَتَعَاقَبُونَ مَلَائِكَةٌ) لأنها الدليل المباشر على إلحاق علامة الجمع بالفعل مع وجود الفاعل الظاهر هذا المنهج، كما ذكرنا سـابقًا، يُعرف بـ(الاقتصار على موطن الشاهد)، وهو يعكس عقلية علمية منظمة تركز على الهدف مباشرة دون استطراد لا يخدم القضية المطروحة.

2. ذكر الحديث كاملًا: أورد محمد بن العز شـاهدًا حديثًا كاملًا حول إبدال لام (أل) ميمًا، وذلك في لغة حمير، في موضوع (أل) المعِّرفة فقال: ((تنقسم (أل) المعرِّفة إلى ثلاثة أقسام:

الأولى: لتعريف العهد.

الثانية: لتعريف الجنس.

الثالثة: للاستغراق...

و(أل) المعرفة تبدل ميمًا في لغة حمير: وقد تكلم النبي ﷺ بها فقال: (ليسَ منَ امْبرَّ امْصِيامُ في امْسَفَرْ) (ابن حنبل، 2001، 434/5، رقم 23679؛ ابن العز، د.ت، 137/1)

يستعرض النص ظاهرة لغوية في اللغة العربية الفصحى ولهجاتها، مستشهدًا بالحديث الشريف الظاهرة هي (الطمطمانية) (الثعالبي، 2002، 91)، وهي إحدى لهجات قبيلة حِمْيَر، وتتمثل في إبدال أداة التعريف (أل) بميم ساكنة (امْ).

ثالثًا– الشواهد الشعرية:

تعد الشواهد الشعرية جزءًا أساسيًّا من منهج الكتاب، إذ استعملها المؤلف لتوثيق وتأصيل القواعد النحوية، فقد استشهد بالشعر العربي الفصيح خاصة (الشعر الجاهلي وصدر الإسلام والعصور التي يحتج بها)، كدليل سـمعي على صـحة القاعدة النحوية، أو لترجيح رأي نحوي آخر، أو لتوضيح مسألة نحوية معقدة، فالشاهد الشعري يقدم مثالًا حيًّا، ويجسد القاعدة النحوية مما يسهل فهمها.

والعدد الإجمالي من الشـواهد الشـعرية التي جاءت في الكتاب يشـمل (217) شـاهدًا، هذا العدد الكبير يبرز منهج المؤلف في الجمع بين منظومة ابن الوردي والشـرح المسـتند إلى الاسـتدلال النحوي الأصـيل، أما الشـواهد المجتزءة فقد ذكر (32) شـاهدًا، اكتفى بذكر جزء من البيت (الشطر)، الذي يحتوي على موضـع الشـاهد النحوي المطلوب فحسـب، وهذا الأسـلوب هو سـمه شائعة في كتب النحو، وسوف أبين منهجه في ذكر الشاهد، على النحو الآتي:

1–ذكر الشواهد الشعرية المجتزءة: ذكر محمد بن العز عددًا من الشواهد الشعرية المجتزءة منثورة في كتابه، منها في موضـع المبنيات من الظروف، نحو: أين، وأنى، وأيان، وكيف، ومذ ومنذ، فقال: ((حيثُ وتلزم الإضافة، ولا تضاف إلا إلى جملة في الأكثر، ومن غيره قول القائل:

أمَا تَرَى حَيْثُ سُـهَيْلٍ طَالِعَ (ابن هشـام، 1985، 187؛ السـيوطي، د.ت، 210/2) (ابن العز، د.ت، 161/1)

وذكر أيضًـا في شـروط صـاحب الحال، فقال: ((التعريف، أو التخصـيص، أو التعميم، أو التأخير...، والتأخير كما في قول القائل:

لِمَيَّـةَ مُوحِشًـا طَلَـلُ (المرزوقي، 2003، 1165)

فموحشًا حال من طلل وهو نكرة لتأخره عن الحال)) (ابن العز، د.ت، 464/2

وتناول مسـألة العطف على الضـمير المجرور كشـاهدٍ آخر، فقال: ((إذا عطف على الضـمير المجرور فلابد من إعادة الجار: نحو: مررت بك وبزيد، ... كـ قول القائل:

فَاذْهَـبْ فَمَـا بِكَ وَالأيَّـامِ مِنْ عَجَـبِ (البغدادي، 1997، 121/5)

فشاذ لا يقاس عليه)) (ابن العز، د.ت، 591/2).

وقد يُعزى اجتزاء الشـاهد الشـعري إلى كون البيت مجهول النسـبة، أو لعدم ثبوته في ديوان الشـاعر؛ الأمر الذي دفع المؤلف إلى الاكتفاء بما نقله سـلفه من النحويين الذين آثروا الإيجاز وحشد القواعد بأقل لفظ، مكتفين بالإشارة إلى الجزء الذي تنهض به الحجة العلمية.

2-ذكر الشواهد الشعرية الكاملة: قد ذكر محمد بن العز مجموعة من الشواهد الشعرية الكاملة في طيات كتابه، من ذلك ما ذكره في باب (كان وأخواتها) وفي شـروط عمل بعض أخوات (كان)، فقال: ((وثاني الأقسام ما يعمل هذا العمل بشرط: أن يتقدم عليه نفي أو شبهه، وهي أربعة ألفاظ برح، وزال، وفتئ، وانفك..: كقول القائل:

أَلَا يَا اسْلَمِي يَا دَارَ مَيَّ عَلَى الْبِلى

وَلا زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْعَائِكِ الْقَطُر (ذو الرمة، 1982، 559/1) (ابن العز، د.ت، 305/1).

وكذلك ذكره لـ(إنَّ وأخواتها) إذا خففت، فقال: ((كأَنَّ إذا خففت تبقى على وجوب الإعمال ولكن لا يجب في اسمها أن يكون ضميرًا ولا في خبرها أن يكون جملة، وإذا كان خبرها مفردًا أو جملة اسمية لم يحتج إلى فاصل...، وإن كان خبرها فعلًا وجب أن يفصل عنها بلم أو قد...، مثل قول القائل:

أزِفَ التَّرَحُّل غَيرَ أنَّ رِكَابَنَـا

لَمَّـا تَزُلْ بِرِحَلنا وَكَأنْ قَـدِ (النابغة الذبياني، د.ت، 89).

أي: وكأن قد كانت)) (ابن العز، د.ت، 280/1).

وذكر أيضًـــا في باب الممنوع من الصـــرف، فقال: ((وفي أَفْعَى للحية، وأَجْدَل للصـــقر، وأَخْيَل للطائر، المعروف مذهبان: الأول: منع الصـــرف لوزن الفعل والوصـــف، وعليه قول حســـان بن ثاب:

ذَرِينِي وَعلْمِي بِـالأُمُورِ وَشيمَتِي
فَمَـــا طَائِرِي يَوْمًـــا عَلَيْـــكِ بأَخْيلا (الانصاري، 1974، 206؛ ابن العز، د.ت، 637/2)

يتبن لنا أن محمد بن العز قد تناول الشـواهد الشـعرية بطريقتين: المجتزءة بذكره صـدر البيت أو عجزه، أو بذكره للبيت الشـعري كاملًا، ويبين أحيانًا موطن الشـاهد، وفي أحيانٍ كثيرة يذكر البيت الشعري من دون ذكر موطن الشاهد، ولم يذكر محمد بن العز من أسماء الشعراء الذين استشهد بأبياتهم الشعرية للقاعدة النحوية سوى (22) شاعرًا فقط في مجمل كتابه.

رابعًا- الحِكم والأمثال:

تعد الحكم الأمثال إحدى ألوان النثر العربي التي ساقها النحاة والرواة لأجل الاستشهاد بها وتقعيد قواعدهم النحوية.

إن إدراج الحكم والأمثال في كتاب (إكمال الهدية) يخدم عدة وظائف منها: أنها تزيد جمالية على النص وتبدل رتابة الشـرح اللغوي ، وقد تسـتخدم الحكم والأمثال لبيان أهمية القاعدة النحوية، وقد تسـتخدم لتوضـيح وتقريب المعاني النحوية إلى الأذهان، وذكر محمد بن العز (9) أمثال، ومن أمثلة ما ذكر: في تعريفه للمبتدأ، فقال: ((اســم مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة للإســناد، فالاسـم مخرج للفعل والحرف، وهو شـامل للاسـم الصـريح، نحو: (زيد) من (زيد قائم)، وللاسـم المؤول نحو: صـــيامكم المؤول به: ُ آ قي كا كل كمَّ (البقرة: ١٨٤)، ونحو ســماعك المؤول به: (أن تســـمع بـالمعيـدي (أبو عبيـدة، 1980، 98) المخبر عنهمـا بخبر)) (ابن العز، د.ت، 241/1).

وكذلك مما ذكر من الأمثال في ضـبط (عســى) فقال: ((فيها لغتان الأولى: أن يذكر لها مرفوع ومنصوب، لكن يلزم أن يكون منصوبها الفعل المضارع مع أَنْ، تقول في عسى زيد أن يقوم: زيد اســم عســى، وأن يقوم في محل نصــب بأنه خبر، ومثل ذلك قوله تعالى: ُ آ ئي بر بز بم بنَّ (المائدة: ٥٢)، هذا هو الراجح...، وشذ مجيء خبرها اسمًا صريحًا، كما في قول القائل: (عسَى الغُوَيْرُ أَبْؤُسَا) (العسكري، 1988، 300/2؛ ابن العز، د.ت، 329/1).

الخاتمة

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فبعد هذه الجولة العلمية في كتاب (إكمال الهدية بالتحفة الوردية) لمحمد بن العز، والوقوف على ملامحه الأسلوبية، يمكن إجمال أبرز نتائج البحث في النقاط الآتية:

1- تميَّز محمد بن العز بمنهج رصين في تأليف كتابه، يجمع بين وضوح العبارة، والترتيب المنطقي للأبواب، والإيجاز غير المخلِّ، نأيًا عن الحشو الزائد.

2- أولى المؤلف اهتمامًا بالغًا بضبط الألفاظ نحوًا وصرفًا؛ لما لذلك من أثر في توضيح مقاصد الناظم، وبيان أحوال الكلمات الإعرابية.

3- عُني المؤلف بتفسير الألفاظ الغريبة وشرحها، حرصًا على ألا يلتبس المعنى على القارئ، فيُحقَّق الفائدة المرجوة من الكتاب.

4- اهتم بإيراد لغات القبائل العربية في معالجة المسائل النحوية، اقتداءً بمنهج المتقدمين من النحاة، كما يظهر في تناوله الجرَّ بـ(متى) لغة هذيل، واللغات العشر في (لعل).

5- اعتمد المؤلف على القرآن الكريم بوصفه أعلى مصادر الاحتجاج، فاستشهد بـ (498) آية قرآنية، متبعًا ثلاثة مناهج في إيرادها: الاجتزاء بموضع الشاهد، والاستشهاد بالآية كاملة أو الآيات المتتابعة، وإيراد القراءات القرآنية.

6- وظَّف القراءات القرآنية ـ المتواترة والشاذة ـ في تأصيل القواعد النحوية، مستفيدًا من تعدد الأوجه الإعرابية التي تتيحها هذه القراءات.

7. خالف المؤلف منهج بعض النحاة في رد الاحتجاج بالحديث الشريف، فاستشهد بـ (22) حديثًا نبويًّا في تقعيد قواعده النحوية، مما يدل على سعة أفقه العلمي.

8- أكثر المؤلف من الاستشهاد بالشعر العربي الفصيح من عصور الاحتجاج، فبلغت شواهده الشعرية (217) شاهدًا، تنوعت بين المجتزء والكامل، وذكر منها (32) شاهدًا مجتزءًا.

9- استثمر الحكم والأمثال في خدمة القاعدة النحوية، فأورد (9) أمثال، أضفت على نصه جمالًا، وقرَّبت المعاني إلى الأذهان.

10- يمثِّل كتاب (إكمال الهدية) نموذجًا متميزًا في تأليف الشروح النحوية، يجمع بين الأصالة المنهجية والاستقصاء العلمي والوضوح في العرض.

التوصيات:

يوصـي البحث بمزيد من العناية بكتب شـروح المنظومات النحوية، والكشـف عن مناهج مؤلفيها، لما تنطوي عليه من ثروة علمية تسـتحق الدرس والتمحيص، كما يوصـي بتحقيق ما لم يحقَّق من هذه الشروح، ودراسة مصادرها وموقفها من المسائل الخلافية بين المدارس النحوية.

وفي الختام، أحمد الله تعالى على ما يسَّر، وأسأله سبحانه القبول والسداد، وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله رب العالمين.

قائمة المصادر

أولاً: المصادر باللغة العربية

1- ابن الجزري، محمد بن محمد. (د.ت). النشـــر في القراءات العشـــر (تحقيق: علي محمد الضباع). المطبعة التجارية الكبرى.

2- ابن العِزّ، محمـد الحجـازي. (د.ت). إكمـال الهـدايـة بـالتحفـة الورديـة (تحقيق: أحمـد بن إسماعيل آل عبد اللطيف). دار ابن عباس للنشر والتوزيع.

3- ابن جني، عثمان بن جني. (1999). المحتسـب في تبيين وجوه شـواذ القراءات والإيضـاح عنها. وزارة الأوقاف والمجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.

4- ابن حنبل، أحمد بن محمد. (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط1). مؤسسة الرسالة.

5- ابن دريد، محمد بن الحسن. (1987). جمهرة اللغة (تحقيق: رمزي منير بعلبكي، ط1). دار العلم للملايين.

6- ابن سـيده، علي بن إسـماعيل. (2000). المحكم والمحيط الأعظم (تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1). دار الكتب العلمية.

7- ابن منظور، محمد بن مكرم. (1993). لسان العرب (ط3). دار صادر.

8- ابن مهران، أحمد بن الحسين. (1981). المبسوط في القراءات العشر (تحقيق: سبيع حمزة حاكمي). مجمع اللغة العربية.

9- ابن هشـام، عبد الله بن يوسـف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله، ط6). دار الفكر.

10- أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي البصـري. (1980). الأمثال (تحقيق: عبد المجيد قطامش، ط1). دار المأمون للتراث.

11- الإستراباذي، رضـي الدين محمد بن الحسن. (1975). شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محيي الدين عبد الحميد). دار الكتب العلمية.

12- الأنصـاري، حسان بن ثابت. (1974). ديوان حسان بن ثابت (تحقيق: وليد عرفات). دار صادر.

13- البخاري، محمد بن إسـماعيل. (2001). صـحيح البخاري: الجامع المسـند الصـحيح المختصـر من أمور رسـول الله ﷺ (تحقيق: محمد زهير بن ناصـر الناصـر، ط1). دار طوق النجاة.

14- البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، ط4). مكتبة الخانجي.

15- الثعالبي، عبد الملك بن محمد. (2002). فقه اللغة وسر العربية (تحقيق: عبد الرزاق المهدي، ط1). إحياء التراث العربي.

16- الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1987). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، ط4). دار العلم للملايين.

17- الداني، عثمان بن سعيد. (1984). التيسير في القراءات السبع (تحقيق: أوتو بريتزل، ط2). دار الكتاب العربي.

18- ذو الرمة. (1982). ديوان ذي الرمة (تحقيق: عبد القدوس أبو صالح، ط1). مؤسسة الإيمان.

19- الزبيدي، محمد بن محمد الحسيني. (د.ت). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق: مجموعة من المحققين). دار الهداية.

20- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.

21- العسكري، الحسن بن عبد الله. (1988). جمهرة الأمثال (ط2). دار الفكر.

22- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (د.ت). كتاب العين (تحقيق: مهدي المخزومي، إبراهيم السامرائي). دار ومكتبة الهلال.

23- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (2005). القاموس المحيط (ط8). مؤسسة الرسالة.

24- المرزوقي، أحمد بن محمد. (2003). شرح ديوان الحماسة (تحقيق: غريد الشيخ، ط1). دار الكتب العلمية.

25- مسلم، مسلم بن الحجاج. (د.ت). صحيح مسلم (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). دار إحياء التراث العربي.

26- النابغة الذبياني. (د.ت). ديوان النابغة الذبياني (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2). دار المعارف.

27- الهذلي. (1965). ديوان الهذليين. الدار القومية للطباعة والنشر.

ثانياً: المصادر باللغة الإنجليزية

Ibn al-Jazari, M. b. M. (n.d.). Al-Nashr fi al-Qira’at al-‘Ashr (Ed. Ali Muhammad al-Dabba‘). Al-Matba‘a al-Tijariyya al-Kubra. −1

Ibn al-‘Izz, M. al-Hijazi. (n.d.). Ikmal al-Hidaya bi al-Tuhfa al-Wardiyya (Ed. Ahmad b. Isma‘il Al ‘Abd al-Latif). Dar Ibn ‘Abbas for Publishing and Distribution. −2

Ibn Jinni, U. b. Jinni. (1999). Al-Muhtasab fi Tabyin Wujuh Shawadh al-Qira’at wa al-Idah ‘Anha. Ministry of Awqaf and Supreme Council for Islamic Affairs. −3

Ibn Hanbal, A. b. M. (2001). Musnad al-Imam Ahmad ibn Hanbal (Ed. Shu‘ayb al-Arna’ut et al., 1st ed.). Al-Resalah Foundation. −4

Ibn Durayd, M. b. al-Hasan. (1987). Jamhara al-Lugha (Ed. Ramzi Munir Ba‘labakki, 1st ed.). Dar al-‘Ilm lil-Malayin. −5

Ibn Sidah, A. b. Isma‘il. (2000). Al-Muhkam wa al-Muhit al-A‘zam (Ed. ‘Abd al-Hamid Hindawi, 1st ed.). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya. −6

Ibn Manzur, M. b. Mukarram. (1993). Lisan al-‘Arab (3rd ed.). Dar Sadir. −7

Ibn Mihran, A. b. al-Husayn. (1981). Al-Mabsut fi al-Qira’at al-‘Ashr (Ed. Subay‘ Hamza Hakami). Arabic Language Academy. −8

Ibn Hisham, ‘A. b. Yusuf. (1985). Mughni al-Labib ‘an Kutub al-A‘arib (Ed. Mazin al-Mubarak & Muhammad ‘Ali Hamd Allah, 6th ed.). Dar al-Fikr. −9

Abu ‘Ubayda, M. b. al-Muthanna. (1980). Al-Amthal (Ed. ‘Abd al-Majid Qatamish, 1st ed.). Dar al-Ma’mun lil-Turath. −10

Al-Istarabadi, R. al-Din M. b. al-Hasan. (1975). Sharh Shafiyat Ibn al-Hajib (Eds. Muhammad Nur al-Hasan, Muhammad al-Zafzaf, & Muhammad Muhyi al-Din ‘Abd al-Hamid). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya. −11

Al-Ansari, Hassan b. Thabit. (1974). Diwan Hassan ibn Thabit (Ed. Walid ‘Arafat). Dar Sadir. −12

13- Al-Bukhari, M. b. Isma‘il. (2001). Sahih al-Bukhari: Al-Jami‘ al-Musnad al-Sahih al-Mukhtasar min Umur Rasul Allah ﷺ (Ed. Muhammad Zuhayr b. Nasir al-Nasir, 1st ed.). Dar Tawq al-Najah.

14- Al-Baghdadi, ‘A. b. ‘Umar. (1997). Khizanat al-Adab wa Lub Lubbab Lisan al-‘Arab (Ed. ‘Abd al-Salam Muhammad Harun, 4th ed.). Maktabat al-Khanji.

15- Al-Tha‘alibi, ‘A. b. Muhammad. (2002). Fiqh al-Lugha wa Sirr al-‘Arabiyya (Ed. ‘Abd al-Razzaq al-Mahdi, 1st ed.). Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.

16- Al-Jawhari, I. b. Hammad. (1987). Al-Sihah: Taj al-Lugha wa Sihah al-‘Arabiyya (Ed. Ahmad ‘Abd al-Ghafur ‘Attar, 4th ed.). Dar al-‘Ilm lil-Malayin.

17- Al-Dani, ‘U. b. Sa‘id. (1984). Al-Taysir fi al-Qira’at al-Sab‘ (Ed. Otto Pretzl, 2nd ed.). Dar al-Kitab al-‘Arabi.

18- Dhu al-Rumma. (1982). Diwan Dhu al-Rumma (Ed. ‘Abd al-Quddus Abu Salih, 1st ed.). Mu’assasat al-Iman.

19- Al-Zabidi, M. b. M. al-Husayni. (n.d.). Taj al-‘Arus min Jawahir al-Qamus (Ed. Group of editors). Dar al-Hidaya.

20- Al-Suyuti, ‘A. b. Abi Bakr. (n.d.). Hama‘ al-Hawami‘ fi Sharh Jam‘ al-Jawami‘ (Ed. ‘Abd al-Hamid Hindawi). Al-Maktaba al-Tawfiqiyya.

21- Al-‘Askari, A. b. ‘Abd Allah. (1988). Jamhara al-Amthal (2nd ed.). Dar al-Fikr.

22- Al-Farahidi, A. b. Ahmad. (n.d.). Kitab al-‘Ayn (Eds. Mahdi al-Makhzumi & Ibrahim al-Samarra’i). Dar wa Maktabat al-Hilal.

23- Al-Fayruzabadi, M. b. Ya‘qub. (2005). Al-Qamus al-Muhit (8th ed.). Mu’assasat al-Risala.

24- Al-Marzouqi, A. b. Muhammad. (2003). Sharh Diwan al-Hamasa (Ed. Gharid al-Shaykh, 1st ed.). Dar al-Kutub al-‘Ilmiyya.

25- Muslim, M. b. al-Hajjaj. (n.d.). Sahih Muslim (Ed. Muhammad Fu’ad ‘Abd al-Baqi). Dar Ihya’ al-Turath al-‘Arabi.

26- Al-Nabigha al-Dhubyani. (n.d.). Diwan al-Nabigha al-Dhubyani (Ed. Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, 2nd ed.). Dar al-Ma‘arif.

27- Al-Hudhali. (1965). Diwan al-Hudhaliyyin. Al-Dar al-Qawmiyya lil-Tiba‘a wa al-Nashr.